مجلة كفة الميزان

دراسات قانونية و سياسية محكمة برؤية تحليلية

نافذة معرفية في عالم القنون و السياسة تجمع
بين التحليل الاكاديمي و الرؤية الواقعية

العدد السادس - السنة الاولى - المجلد الاول / صفر ١٤٤٧ الموافق تموز ٢٠٢٥

توجه جميع المرسلات الى رئيس التحرير على العنوان التالي

مجلة كف الميزان - اربيل - العراق
تلفون : 009647738223277
info@tip-scale.com

تتوفر نصوص و البحوث كاملة في الموقع التالي
www.tip-scale.com

9 781234 567897
ISBN : 978-9922-24-610-9

تتصـــدر بالغتيـــن
العربية و الانكليزية

سياسية النشر

ُعنى مجلة كف الميزان بمشاركات الأبحاث الرصينة والدراسات والتعليقات على الأحكام القضائية وملخصات رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه والتقارير العلمية عن الندوات والمؤتمرات وعرض الكتب الجديدة ومراجعتها باللغة العربية والإنكليزية، كما تدعوكم المجلة للتفاعل معها وإغناء الأعداد الصادرة عنها وفق سياسة النشر الخاصة بها والمتمثلة بالآتي:

1- مجلة كف الميزان هي مجلة دورية تصدر شهرياً عن دار هاتريك للنشر والتوزيع في أربيل- العراق.

2- المجلة مختصة بنشر أبحاث العلوم الإجتماعية (القانونية والسياسية والاقتصادية)، أو عرض رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه، أو التعليقات على الأحكام القضائية، أو التقارير العلمية عن الندوات والمؤتمرات، أو عرض الكتب الجديدة ومراجعتها في العلوم القانونية والسياسية وباللغتين العربية والإنكليزية.

3- تحتفظ المجلة بحقوق النشر والطبع كافة، كما تعبر جميع آراء المؤلفين الواردة في البحث أو المادة العلمية عن وجهة نظرهم، ولا تُعَدُّ المجلة مسؤولة عنها، استناداً لمبدأ استقلالية الرأي، وتلتزم المجلة بالحفاظ على حقوق الملكية الفكرية للمؤلفين..

4- المجلة غير ملزمة برد أصول البحوث أو التعليقات على الأحكام القضائية أو ملخصات الكتب ورسائل الماجستير أو أطاريح الدكتوراه سواء نشرت أم لم تنشر، مع خصم جميع المصاريف في حال عدم النشر.

5- تكون الأولوية بالنشر حسب الأسبقية بالحصول على قبول نشر للبحوث، وفي حال رغبة الباحث بالنشر المستعجل يستوفى مبلغ إضافي على أجور النشر النهائية للبحث، طبقاً لما متاح على موقع المجلة الإلكتروني.

6- يشترط بالمادة العلمية المراد نشرها بالمجلة، أن لا تكون قد سبق نشرها في مجلة أو دورية أو مؤتمر علمي، بتعهد يقدمه الباحث، وبخلافه يتحمل الباحث المسؤولية القانونية والمالية كافة.

7- يلتزم الباحث بعدم إرسال بحثه أو مادته العلمية إلى أي جهة أخرى لغرض النشر، حتى يصله رد المجلة بصلاحية بحثه أو مادته العلمية للنشر من عدمه خلال مدة شهرين من تاريخ استلام المجلة للبحث أو المادة العلمية، وبخلافه تحتفظ المجلة بحقوقها القانونية والمالية كافة.

8- يتعين على الباحث أن يلتزم بشروط وأسلوب النشر المعتمد من المجلة والمتاح على موقع المجلة الإلكتروني (https:// alkindijournal.com)، وبخلافه لا تتحمل المجلة مسؤولية التأخر بقبول أو نشر البحث أو المادة العلمية.

9- يجب على الباحث مراعاة الأمانة العلمية في البحث العلمي والدراسة الأكاديمية وفي مقدمتها أخلاقيات البحث العلمي وبنود لجنة أخلاقيات النشر (Committee On Publication Ethics) مثال ذلك، توثيق المراجع والمصادر والنصوص القانونية والعلمية ومراعاة الموضوعية والمنهجية في الكتابة، وبخلافه يتحمل الباحث المسؤولية القانونية والإدارية والمالية الكاملة عن أي انتهاك أو تجاوز لهذه الأخلاقيات طبقاً للقوانين والتعليمات الوطنية أو الدولية.

10- تخضع جميع البحوث العلمية المراد نشرها بالمجلة لتدقيق نسبة الانتحال (turnitin) ضماناً لعدم نشر البحوث مسروقة النص جزئياً أو كلياً، وبخلافه يتحمل الباحث المسئولية القانونية والمالية والإدارية الكاملة.

11- تخضع المادة العلمية التي تنشرها المجلة للتحكيم الشفاف والمراجعة العلمية المتخصصة (Peer-reviewed process) فضلاً عن التدقيق اللغوي (للغة العربية واللغة الإنكليزية)، ويكون للمجلة صلاحية الموافقة على النشر فيها من عدمه استناداً إلى الآراء الأولية لهيئة تحرير المجلة أو آراء المحكمين المتخصصين.

13- يمنح كل باحث نسخة ورقية من العدد المنشور فيه بحثه، فضلاً عن نسخة مستلة عن بحثه، ولا تتحمل المجلة أجور إرسال النسخة الورقية للباحث.

14- تعمل المجلة وفق آلية وسياسة النشر المفتوح (Open Access).

15- تلتزم المجلة بمنح الباحث قبول النشر حين استكمال جميع المتطلبات على أن يذكر فيه المجلد والعدد وسنة النشر.

Publication Policy

KAFEET_ALMEZAN Journal focuses on contributions of rigorous research, studies, comments on judicial rulings, summaries of master's theses and doctoral dissertations, scientific reports on conferences, and book reviews in both Arabic and English. The journal invites you to interact with it and enrich the published issues according to its publication policy, as follows:

1. KAFEET_ALMEZAN Journal is a peer-reviewed monthly journal published by Hatrick Publishing and Distribution company in Erbil, Iraq.
2. The journal specializes in publishing research in the fields of social sciences (legal, political, and economic), presenting master's theses, doctoral dissertations, comments on judicial rules, scientific reports on conferences, and reviews of new books in both Arabic and English languages.
3. The journal reserves all rights of publication and printing. All opinions expressed in the research or scientific material are solely those of the authors, and the journal is not responsible for them, based on the principle of independence of opinion, the journal is committed to preserving the intellectual property rights of authors.
4. The journal is not obliged to return the original research, comments on judicial rules, book summaries, master's theses, or doctoral dissertations, whether published or not, with all costs deducted in case of non-publication.
5. Priority for publication is based on the order of receiving research acceptance. In case the researcher wishes to expedite publication, an additional fee is applied on the final publication costs of the research, as available on the journal's website.
6. The scientific material intended for publication in the journal should not have been previously published in any magazine, periodical, or scientific conference, as per a commitment provided by the researcher. Otherwise, the researcher bears full legal and financial responsibility.
7. The researcher should not submit their research or scientific material to any other entity for the purpose of publication until they receive a decision on whether the journal accepts their research or scientific material for publication within two months from the date of the journal's receipt of the research or scientific material. Otherwise, the journal reserves all legal, financial, and administrative rights.
8. The researcher must adhere to the conditions and style of publication approved by the journal and available on the journal's website. Otherwise, the journal is not responsible for any delay in accepting or publishing the research or scientific material.

9. The researcher must observe scientific integrity in scientific research and academic study, including research ethics and the codes of the Committee on Publication Ethics. This includes proper citation of references, sources, legal texts, and scientific texts, as well as ensuring objectivity and methodology in writing. Otherwise, the researcher is fully responsible for any violations or deviations from these ethics, in accordance with national or international laws and regulations.

10. All scientific research intended for publication in the journal is subject to plagiarism checking (Turnitin) to ensure that the research is not partially or entirely plagiarized. Otherwise, the researcher is fully responsible for any legal, financial, and administrative liability.

11. The scientific material published by the journal is subjected to transparent peer review and specialized scientific review, in addition to linguistic review (in Arabic and English). The journal has the right to approve or reject publication based on the preliminary opinions of the journal's editorial board or specialized reviewers.

12. Each researcher is granted a hard copy of the issue in which their research is published, as well as a copy of their research. The journal does not cover the costs of sending the hard copy to the researcher.

13. The journal operates according to the Open Access publication model.

14. The journal is committed to providing the researcher with the acceptance of publication upon completing all the requirements, specifying the volume, issue, and year of publication, except for research extracted from master's theses and doctoral dissertations."

أثر الفساد الإداري على التنمية المستدامة في العراق ولبنان

أ. حسين إسماعيل خليل إبراهيم

إشراف

أ. د . محمد فرحات

أستاذ القانون الجنائي في الجامعة الاسلامية في لبنان

مستخلص

يُعد الفساد الإداري واحداً من أبرز العوائق أمام تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية، حيث يُشكل إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب شخصية، مما يؤدي إلى إهدار الموارد العامة وتعطيل الخطط التنموية طويلة الأمد. يركز هذا البحث على أثر الفساد الإداري (مثل الرشوة، الاختلاس، والمحسوبية) على أبعاد التنمية المستدامة (اقتصادية، اجتماعية، بيئية)، مع التركيز على السياقات العربية مثل العراق ومصر، حيث يُقدر أنه يُكلف الاقتصادات خسائر تصل إلى 2–5% من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً ويُقلل جاذبية الاستثمار الأجنبي.

من خلال المنهج الوصفي التحليلي، يُستعرض البحث الإطار النظري للفساد وآثاره السلبية، مثل زيادة اللامساواة الاجتماعية، تفاقم البطالة، وإهمال المشاريع البيئية، مع الاستناد إلى بيانات ثانوية من تقارير البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية (مؤشر CPI)، بالإضافة إلى دراسات حالة وتحليل إحصائي للعلاقة العكسية بين الفساد والنمو. تُبرز النتائج أن الفساد يُغير هيكلة الإنفاق الحكومي لصالح المشاريع ذات العمولات الكبيرة، مما يُعيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) المتعلقة بالفقر والعدالة، ويُؤجل التقدم نحو عام 2030.

يُخلص البحث إلى ضرورة تعزيز آليات المكافحة من خلال تحسين التشريعات، بناء القدرات الإدارية، وتعزيز الرقابة الذاتية، لتحويل الفساد من "ضريبة إضافية" إلى فرصة للإصلاح، مما يُدعم الحوكمة الرشيدة والنمو المستدام. يُقترح توصيات عملية مثل حملات توعية مجتمعية وأبحاث مستقبلية مقارنة لقياس التأثير في سياقات محلية.

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري، التنمية المستدامة، الرشوة، الحوكمة الرشيدة، التنمية الاقتصادية، مكافحة الفساد، مؤشرات الفساد.

المقدمة

لقد واجهت البشرية منذ عقود طويلة ظاهرة الفساد وبكافة صوره وأشكاله، وقد كانت العامل الأساسي في سقوط أغلب الحضارات والإمبراطوريات وانهيارها، إذ يفتقر عالمنا اليوم الى مجتمع مثالي خال من الفساد والمفسدين وقد استفحلت ظاهرة الفساد الإداري بشكل خاص في واقع الحياة اليومية للشعوب وتغلغلت في كافة المجتمعات الغنية منها والفقيرة ، المتعلمة والأمية القوية والضعيفة، إذ يعد الفساد الإداري من أخطر أنواع الفساد على الإطلاق لما يحمله في طياته من دمار للأجهزة الإدارية وإصابتها بالشلل التام عن النهوض بالمهام الموكلة إليها، حيث يقف وراء هذه الظاهرة الكثير من الأسباب التي قد تكون اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، مما يحرم الدولة من فرص الارتقاء وفشل الاستراتيجيات التنموية التي تهدف لركب الحضارة والتطور وفي جميع المجالات

وإن الفساد الإداري والمالي هو مرض في جسد المجتمع ويعرقل جهود التنمية ويحد من الاستثمار من الجانب الاقتصادي، كما يؤثر من الجانب السياسي أي يضعف الديمقراطية وتداول السلطة في غياب الشفافية، فكم من دولة عجزت من تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي بفعل استشراء الفساد بدواليب السلطة رغم توفر مقومات النمو أحياناً كالموارد الطبيعية، وكذلك يضر بالمؤسسات والمنشئات التي تلعب دوراً أساسياً في تطور مختلف القطاعات الاقتصادية وذلك بفعل غياب المنافسة الشريفة والشفافية المطلقة في المعاملات وانعدام المساواة.

وقد تأثر كلاً من الدولة العراقية واللبنانية من ظواهر الفساد الإداري والمالي التي بدأت تنخر في هيكلية الدولة في ظل عجز الأجهزة الحكومية عن مواجهة مثل هذه الظاهرة إضافة إلى التأثير البالغ الذي خلفته على التنمية المستدامة في كلا البلدين.

والتنمية المستدامة عبارة عن تفاعل مجموعة في أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان وتنظم تنمية اقتصادية لفائدته وتهدف إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية الدينية واللغوية للأشخاص ودون رهن لمستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياته، فهي جملة من الأهداف التي يتم من خلالها التركيز على الأمد البعيد عوضاً عن الأمد القصير وعلى الأجيال المقبلة بدلاً من الأجيال الحالية وعلى كوكب الأرض بكامله بدلاً من دول وأقاليم منقسمة وعلى تلبية الحاجيات الأساسية، وكذلك على الأفراد والمناطق والشعوب المنعدمة الموارد والتي تعاني ومن التهميش.

وبغية الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة والتي أصبحت ضرورة حاضرة عالمياً وليس فقط إقليمياً، يتوجب القضاء على جذور الفساد الإداري والمالي وتوابعه الاقتصادية والاجتماعية، والذي يعد العامل الأساسي والأهم في تحقيق التنمية.

وهذا ما دفع الباحثين والمهتمين الى الاهتمام بهذا الموضوع وتوجيه كافة الجهود البحثية للوصول إلى حلول وطرق لمكافحتها إيماناً منهم بأن قضية الفساد الإداري قضية مصيرية تهدد مصالح الشعوب وتقف عقبة أمام ركب الحضارة والتنمية المستدامة، فكان لابد من التحرك وتتبع أسباب هذه الظاهرة وتشخيصها لأن التشخيص الأولي للمشكلة هو أول خطوة باتجاه حلها، فعلى الرغم من وجود الهيئات الرقابية والتشريعات القانونية ووجود عدد هائل من المنظمات المدنية والمحلية المعنية بمكافحته إلا اله تزداد وطأة انتشاره يوماً بعد يوم وأصبحت المشكلة متفشية ومستفحلة في جميع الدول وتعدت حدودها القومية الى العالمية، متخلية بذلك النهج الحضاري والأخلاقي الذي يعتبر البنية الأساسية في عجلة التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي.

-**أهمية البحث:** يأتي بحث "تأثير مفهوم الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد" في سياق عالمي يشهد انتشاراً واسعاً للفساد الإداري والمالي، الذي يُكلف الاقتصادات النامية، بما فيها العربية، خسائر هائلة تصل إلى مئات المليارات دولاراً سنوياً، مما يُعيق التنمية المستدامة ويُقلل من الثقة في المؤسسات الحكومية. أهميته تكمن في إبراز الحكومة الإلكترونية كأداة إصلاحية حديثة تعتمد على التكنولوجيا لتعزيز الشفافية والمساءلة، حيث تُظهر الدراسات أن أتمتة الإجراءات الإدارية (مثل المناقصات الإلكترونية) تقلل الفرص للرشوة والاختلاس بالإضافة إلى ذلك، يُساهم البحث في ملء فجوة أكاديمية وعملية في الدول العربية، حيث يُقدم تحليلاً للتحديات المحلية مثل نقص البنية التحتية الرقمية والفساد الرقمي الجديد، ويُقترح حلولاً عملية لصانعي السياسات، مثل تطوير قوانين حماية البيانات وبرامج التدريب الرقمي، لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتقليص الفجوة الرقمية. في النهاية، يُعزز هذا البحث الوعي بأهمية الثورة الرقمية كوسيلة لمكافحة الفساد

-**إشكالية الدراسة** : تتمثل الإشكالية الرئيسية في بحث "أثر الفساد الإداري على التنمية المستدامة" في التناقض بين الحاجة الملحة لتحقيق التنمية المستدامة كأساس للنمو الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية (بما فيها العربية)، والعوائق الكبيرة التي يفرضها الفساد الإداري كظاهرة إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب شخصية، مما يؤدي إلى إهدار الموارد العامة وتعطيل خطط التنمية طويلة

الأمد. يبرز التساؤل الجوهري: كيف يمكن للفساد الإداري (مثل الرشوة، الاختلاس، والمحسوبية) أن يُعيق أهداف التنمية المستدامة

منهجية الدراسة : تعتمد منهجية البحث على النهج الوصفي التحليلي كأساس رئيسي، الذي يجمع بين وصف الظاهرة (مفهوم الفساد الإداري وأنواعه مثل العرضي والمؤسسي) والتحليل لآثاره على أبعاد التنمية المستدامة (اقتصادية، اجتماعية، بيئية)،والمنهج التحليلي قياس الآثار (مثل انخفاض الإيرادات الحكومية بنسبة 17% في النمو السنوي للدخل الفردي)، والثالثة استنتاجية لاقتراح آليات المكافحة (مثل تعزيز الرقابة الذاتية والقوانين).

المطلب الأول

أثر الفساد الإداري على التنمية المستدامة

إن ظهور الفساد الإداري في المجتمع واستشرائه واتساع مجال العناصر الفاسدة وكسبها للمنافع من جراء الممارسات المنحرفة، يعمل على تشجيع العناصر غير المتورطة بالفساد إلى الميل تجاه هذه الظاهرة، في ضوء ما يرونه من المكاسب والمغانم التي تحقق للمفسدين دون رقيب أو حسيب، مما يؤدي إلى انتشار القيم الفاسدة والانحلال الخلقي، وتقديم المنفعة الشخصية على شرعية الوسائل، حتى يصبح المجتمع كالغابة يأكل الضعيف القوي وتسود القيم المادية المجردة، وما يرافقها من الترف والإسراف.

ويؤدي الفساد الإداري إلى إضاعة الكثير من الحقوق والقيم الأخلاقية، إضافة إلى ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ذلك أن الفساد يترتب عنه الكثير من الآثار السلبية التي تنعكس على الفرد والمجتمع أكثر بكثير من الفوائد التي يجنيها المفسد من وراء جريمته، فهو داء خطير إذا ما دمره وأعاق تنميته لما له من نتائج سلبية تتجلى في إعاقة عملية التخطيط والتنظيم.

كما يؤثر الفساد الإداري على الأداء الاقتصادي وفقدان الثقة بالجهاز الإداري للدولة، ذلك أن المواطنين سرعان ما يفقدوا الثقة في المسؤولين وتصريحاتهم مما يعدم لديهم الأمل في الإصلاح، الأمر الذي يعرض المجتمع للتخلف والانهيار، كما يقوض الفساد من عملية التنمية الاقتصادية ويؤدي إلى عرقلتها، وتكلف الدولة مئات الملايين سنوياً كما أنه يؤدي إلى رفاء تكلفة الخدمات التي يحتاجها المواطن في الإدارة، وتدني جهود الرقابة وعملية اتخاذ القرار بها.

إضافة إلى آثاره السلبية على الخدمات في المجتمع، حيث يحد من تقديم الخدمات العامة للأفراد، مما يؤدي إلى التوزيع غير العادل لها ، أو تردي نوعيتها، أو صعوبة الحصول عليها دون رشوة أو توسط، كما أن الفساد يؤدي إلى خلل في القيم الاجتماعية ومنظومة المبادئ السامية في المجتمع، وأخلاقيات العمل.

وبالتالي تقليص القيم الإيجابية، وتنشأ بدلاً منها عادات وأعراف جديدة تتحكم بها وتديرها عقلية السوق والمنافع الخاصة الخاضعة لمعيار الكسب والجشع والطمع، الأمر الذي يؤدي إلى انهيار النسيج الاجتماعي وإشاعة روح الكراهية بين طبقات وفئات المجتمع نتيجة عدم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.

ويثير الفساد الإداري الكثير من المشاكل الحضارية والنفسية لدى المجتمعات، فمثلاً انتشار ظاهرة دفع الرشاوى في مجتمع من المجتمعات يشير بوضوح إلى أن هذا المجتمع قد بنى علاقاته العملية بشكل غير فعال وغير منتج ما دام أن المحرك الأساسي في المعادلة الوظيفية هو الحصول على أموال غير شرعية من الوظيفة العامة، بالإضافة إلى جانب السمعة الدولية التي تثيرها ظاهرة الفساد الإداري، إذ ترفض العديد من المنظمات الخيرية تقديم معونات مادية إلى الدول التي ينتشر فيها الفساد، إضافة إلى جانب الثقة والائتمان الدولي في التبادلات التجارية والتعاملات الأخرى، بحيث يصبح صعوبة إجرائها أمراً في غاية التعقيد[1]

الفرع الأول

أثر الفساد الإداري على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

يعد الفساد معوقاً من أكبر معوقات التنمية، ويعتبر المسؤول الأول عن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إضافة إلى أنه يؤثر بشكل مباشر على العدالة التوزيعية والفعالية الاقتصادية، نظراً لارتباطه بإعادة توزيع أو تخصيص بعض السلع والخدمات لصالح الجماعات الأكثر قوة ممن يحتكرون السلطة والنفوذ، ناهيك عما يسببه الفاسدون من إضعاف قيمة العملة الوطنية نتيجة الاستيلاء على أموال البنوك في قروض بلا ضمانات حقيقية وتهريب الأموال إلى الخارج إلى غير ذلك من الآثار المختلفة [2].

---

[1] جعفر جبر، " الفساد الإداري المفهوم والمحاور والآثار، قراءة قانونية سياسية في مفهوم الفساد الإداري والسياسي ومناقشة لأبرز الآثار السلبية التي ينطوي عليها"، المجلة السياسية الدولية، مصر، ص 20.

[2] عطا الله حليل، ورقة عمل بعنوان " مدخل مقترح لمكافحة الفساد في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر 2008، ص32.

ولذلك يعد الفساد أكبر من أن يكون مسألة اقتصادية، بل إن تصنيف الفساد على أنه مسألة اقتصادية يعتبر تقليلا من الأثر الحقيقي للفساد على المجتمع، فضلاً عن أن الفساد يقضي على هيبة القانون، ويؤدي إلى انهيار شديد في البيئة الاجتماعية والثقافية، وعندما يتقبل المواطنين الفساد كأسلوب في العمل وطريقة للحصول على المزايا في المجتمع يبدأ النسيج الأخلاقي المجتمعي في الانحلال وتشيع روح اليأس بين أبناء المجتمع [1]

الفرع الثاني
أثر الفساد الإداري على تحقيق التنمية الاقتصادية

مما لا شك فيه أن للفساد تأثير على النمو الاقتصادي، ولكن يثور هنا سؤال في غاية الأهمية هل هذا التأثير بالسلب أم بالإيجاب؟ يرى بعض الاقتصاديين أنه لا مجال لطرح هذا السؤال، لأن الإجابة عليه معروفة مقدماً وهو أن التأثير سيكون بالسلب، ولكن هناك بعض آخر يرى عكس ذلك وهو أن التأثير سيكون بالإيجاب، ومن ثم فسوف نعرض وجهة نظر كل فريق من الفريقين على النحو التالي:

أولاً: الرأي القائل ب (التأثير الإيجابي للفساد على النمو الاقتصادي):

على الرغم من أن أغلب الآراء تكاد تجمع على أن الفساد معوق من معوقات التنمية وأنه إذا ما انتشر في دولة ما فإنه يؤثر على اقتصاديات تلك الدولة بالسلب ويعيق النمو الاقتصادي بها، إضافة إلى أنه يخلق العديد من المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مما يكون سبباً في عرقلة خطط التنمية الاقتصادية، وأن آثاره السلبية من الحقائق التي لا يشك فيها.

نجد بالمقابل أن هنالك بعض الآراء التي تقول أن للفساد آثاراً إيجابية على الاقتصاد، وأنه لا يجب النظر إلى النظريات الاقتصادية والسياسة والاجتماعية على أنها قوانين ثابتة لا تقبل التغيير أو التبديل، ووجهة نظر هذه الآراء [2]أنها تنظر إلى الرشاوى التي تدفع من جانب المستثمرين لتسهيل الإجراءات وتسريعها وليست بالضرورة تدفع لما هو غير مستحق، هذه الرشاوى تساعد على التغلب على الحواجز والعوائق التي تضعها بعض الدول أمام التجارة الدولية، كما أنها تساعد من وجهة نظر هذا الرأي – في رفع مرتبات العاملين الذين لا تكاد مرتباتهم تكفي إعالتهم، إضافة إلى أنها تخلق نوعاً من التنافس بين الشركات الأكثر

---

[1] د هام مصطفى الحمل، الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي، جامعة الأزهر، 2014، ص 553.

[2] كيمبرلي اليوت الفساد كمشكلة من مشكلات السياسة الدولية، ترجمة محمد إمام، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة 2008 ص252.

كفاءة واستبعاد الشركات الأقل كفاءة، إضافة إلى تقدير قيمة الوقت من هذه الشركات، وأن الفساد يخلق نوعاً من التماسك السياسي للأحزاب السياسية.

ولم يكن يلتفت إلى مثل هذه النظريات والتحليلات ولم تلق الكثير من الاهتمام إلا أن ظهر ما يسمى بالمعجزة الأسيوية" وبزوغ نجم العديد من بلدان جنوب شرق آسيا مثل إندونيسيا والفلبين وتايلاند وهي البلاد التي حققت معدلات نمو اقتصادي غير مسبوقة رغم تفشي الفساد فيها، ومن ثم يرى أصحاب هذا الرأي أن تنظيم الفساد أو جعله مؤسسي يؤدي إلى الحد من آثاره السلبية، ففي ظل هذا الفساد يعرف المرء أين يذهب وكم يدفع للحصول على خدمة أو ميزة عكس الفساد العشوائي الذي يؤدي إلى ضياع الكثير من الوقت والجهد والمال

ثانياً: الرأي القائل ب التأثير السلبي للفساد على النمو الاقتصادي:

يرى الرأي الآخر – وهو الرأي الغالب – أن الفساد عامل من عوامل هدم المجتمع ومعوقاً من معوقات التنمية [1].

ترى النظرية التقليدية أن الفساد معوق رئيسي للنمو الاقتصادي من خلال استخلاص الريع الاستئثار بالفائض الاقتصادي " مما يؤثر سلباً على هذا النمو سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية، إضافة إلى ذلك فإن الفساد يؤدي إلى تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من تكلفتها الحقيقية [2].

ويرى أصحاب هذه النظرية أنه في حال تتبعنا الأثر الذي يخلفه الفساد على النمو والكفاءة والاستثمار، نلاحظ أن الفساد يضعف من النمو الاقتصادي، لأنه يخفض حوافز الاستثمار (سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية (فالرشوة التي تدفع للموظف أو المسئول الحكومي سوف تضاف إلى إجمالي التكلفة للمشروع مما يعني زيادة في التكاليف يتحملها الاقتصاد المحلي وسيفسح المجال لمنفذي المشروع للتلاعب بالمواصفات مما ينعكس سلباً على جودة البنية الأساسية والخدمة العامة، ويخفض إيرادات الضرائب ويدفع بالموظفين الأكفاء للتورط في السعي إلى الربح بدلاً من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية، وهذا بالطبع يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد والتأثير سلباً على الكفاءة الإنتاجية والتوزيعية داخل الاقتصاد، وبمعنى آخر فإن الفساد يفرض على رجال الأعمال والمستثمرين (ضريبة) إضافية سيئة،

---

[1] عبد الله الجابري، الفساد الاقتصادي، بحوث المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، ص 15.

[2] عمار عبد العزيز، الفساد الإداري وطرق معالجته المركز العراقي للأبحاث، 2006، ص 380.

لأنها ضريبة عشوائية تحكمية وذات تكلفة عالية جداً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهناك تكلفة البحث عن هؤلاء الذين ستتم رشوتهم، كما أن هناك تكلفة المفاوضات إضافة إلى الالتزامات التفاوضية الناجمة عن الرشوة، إضافة إلى ذلك تكلفة الوقت

فهناك علاقة طردية بين مستوى الرشوة والوقت الذي يمضيه المستثمر مع الموظفين الحكوميين على حساب الكفاءة في إدارة الشركة (العارضة) والمشروع الحكومي[1].

وفي هذا الصدد نستطيع أن نقول إننا نؤيد النظرية التقليدية القائلة أن للفساد الإداري تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية، كما أن المحك الأساسي الذي من خلاله يؤثر الفساد على النمو الاقتصادي يتمثل في نوعية الاستثمارات، حيث تلعب جودة الاستثمارات دوراً أساسياً في تحديد انتاجية رأس المال ومن ثم معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن انتشار الفساد يصاحبه زيادة في حجم الاستثمارات الحكومية وانخفاض في إنتاجية أو عوائد هذه الاستثمارات، وكذلك انخفاض في الإيرادات الحكومية.

ثالثاً: تأثيرات الفساد الإداري على التنمية الاقتصادية:

يؤثر الفساد الإداري تأثيراً كبيراً على مختلف جوانب أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية، سنتطرق إلى تناول هذه التأثيرات على الاقتصاد بشكل موجز وفق الآتي:

1 تأثير الفساد على معدل الاستثمار والنمو الاقتصادي:

طبقاً للنظرية الاقتصادية فإن الفساد يمثل عائقاً مهماً للنمو الاقتصادي، مما يؤثر سلباً على النمو سواء بالنسبة لأصحاب المشروعات المحلية أو الأجنبية فالفساد يهدد استقرار البيئة الاستثمارية ويتسبب في ارتفاع تكلفة المشاريع ويهدد نقل التكنولوجيا ويضعف الأثر الإيجابي كحوافز الاستثمار[2].

كما يتسبب الفساد في خفض معدلات الاستثمار ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي ومن خلاله تخفيض معدل النمو الاقتصادي، فالفساد وما يرافقه من دفع للرشاوى يمثل بالنسبة للكثير من رجال الأعمال نوعاً من الضرائب الإضافية مما يدفعهم إلى تقليل استثماراتهم في الدول التي يوجد فيها الفساد وفي إطار التحليل الكلي لأثر الفساد على الكفاءة والاستثمار والنمو يلاحظ أن التكاليف الإضافية للفساد والناجمة عن الرشوة أو زيادة الوقت اللازم للحصول على الخدمة، تمثل زيادة في تكاليف تداول السلعة أو الخدمة،

---

[2] يحيى مناصري رسالة ماجستير تحت عنوان قياس الفساد وتحديد آثاره على التنمية الاقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، الجزائر، 2012، ص 53.

وهذا يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد والتأثير سلباً على الكفاءة الإنتاجية والتوزيعية داخل الاقتصاد، فالمستهلك يدفع سعر السلعة أو الخدمة أعلى من تكلفتها الحقيقية بسبب الربع الإضافي الذي يضطر لدفعه للموظف الفاسد وكلما زادت درجات الفساد اضطر المستثمرون إلى إدخال المدفوعات الناتجة عن الفساد الرشاوى – العمولات – التأخير (....) في تكلفة المنتج [1].

وعليه يتضح بأن الفساد يتسبب في تدني كفاءة الاستثمارات ويضعف مستوى جودة البنية التحتية وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تريد من كلفتها بالإضافة إلى تدخل الوساطة في اختيار المشروعات الإنشائية وانتشار الغش مما يؤدي إلى تدني نوعية المنشآت العامة [2].

وهذا كله يؤثر سلباً على مناخ الاستثمار ويزيد من تخوف المستثمرين المحليين والأجانب من الاستثمار في بيئة يسودها الفساد، وغير خاضعة لمعايير أو ضوابط أو قوانين وتشريعات واضحة وشفافة.

2 تأثير الفساد على الإيرادات والنفقات الحكومية

يتسبب الفساد في تبديد الإيرادات الحكومية من خلال:

أ. رشوة موظفي الدولة حتى يتجاهلوا جزءاً من الإنتاج أو الواردات في تقويمهم للضرائب المستحقة على هذه النشاطات الاقتصادية، وهذا ما يؤدي إلى خسارة كبيرة للعائدات الضريبية والتي تعد من أهم مصادر الإيرادات بالنسبة للدولة، الأمر الذي يترتب عليه آثاراً سلبية على معدلات التنمية الاقتصادية [3].

ب. يتسبب التهرب من الرسوم الجمركية المفروضة على بنود الواردات التي يجري تهريبها في خسارة كبيرة لإيرادات الدولة [4].

---

[1] زياد عربية بن علي الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في الدول النامية"، مجلة الأمن والقانون، العدد 1، 2002، ص 268.

[2] جورج العيد الفساد، العوامل والآثار في النمو الاقتصادي والتنمية"، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص224.

[3] عبد الحكيم الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006، ص 155.

[4] عاطف اندراوس الاقتصاد الضلي"، مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية، 2005، ص 166.

ت. تتسبب الرشوة المتعلقة بالمشتريات الحكومية خسارة كبيرة في موارد وإيرادات الدولة ويسبب عجز الموازنة العامة، ما يدفع الدولة للاستدانة من الخارج أو تحميل المواطن أعباء الفساد عن طريق فرض أشكال من جديدة الرسوم والضرائب تثقل كاهل الطبقات المتوسطة والفقيرة.

ث. يؤدي الفساد إلى سوء استخدام الأموال العامة وتبديدها في الحفلات ومهرجانات ورحلات سياحية لفائدة المسؤولين وعائلاتهم بدلاً من توجيهها إلى مشاريع استثمارية تعود بقيمة مضافة على الاقتصاد [1].

ج. يؤثر الفساد على النفقات الحكومية ويظهر ذلك من خلال إحداث تشوهات في وجوه النفقات الحكومية حيث أكدت الدراسات النظرية والميدانية أن الحكومات التي ينتشر فيها الفساد أكثر ميلاً إلى توجيه نفقاتها إلى المشروعات التي يسهل فيها الحصول على الرشوة واخفاءها، وذلك لصعوبة تحديد سعرها في السوق، كما أن إنتاجها أو شرائها يتم من قبل مؤسسات محدودة مثل الإنفاق العسكري والإنفاق على الجسور والطائرات والأجهزة الطبية المتطورة ومشتريات البنية الأساسية الكبيرة [2].

كذلك يؤدي الفساد إلى رصد أموال طائلة وتحديد ميزانيات ضخمة لمشاريع أو شراء سلع غير ضرورية أو ليست لها أهمية كبيرة في التنمية المستدامة، وذلك ما يلاحظ من خلال إعطاء تسهيلات وقروض لمشاريع بناء مدن ترفيهية وملاهي وقاعات السينما في دول نامية تعاني من الفقر في هناك مشاريع كثيرة في تلك الدول بحاجة إلى الأموال كالتعليم والصحة والصناعة والزراعة وغيرها من القطاعات التي لها دور حيوي في عملية التنمية المستدامة.

وعليه فإن الفساد الإداري والاقتصادي يشوه البنية الهيكلية للنفقات من خلال التركيز على الإنفاق على المشاريع التي تدر رشاوي أعلى ويمكن التهرب من دفع الضرائب عنها بغض النظر ما إذا كانت تخدم عملية التنمية المستدامة أم لا.

3_ تأثير الفساد على التضخم

يتسبب الفساد الاقتصادي في ارتفاع المستوى العام للأسعار وإحداث تضخم عن طريق ما يلي:

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الإدارية الفساد في الحكومة، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، 1994، ص 1425.

[2] خليفة الخليفة، الفساد الإداري والمالي، الأسباب والنتائج وطرق العلاج، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 2 منشورات المجلس العلمي الجامعة الكويت، 2002، ص 268.

أ. زيادة معدل التضخم نتيجة ارتفاع تكاليف أداء الأعمال لتعويض ما يدفع من رشاوي للفاسدين ونتيجة ارتفاع معدلات إنفاقهم على السلع الاستهلاكية والعقارات والسلع المعمرة وغيرها وليس نتيجة لتكلفتها الإنتاجية، والذي يؤدي إلى إحداث ضغط كبير على ميزانية ذوي الدخول المحدودة ويزيد من حدة الفقر [1].

ب. تهريب السلع والبضائع إلى المناطق المجاورة عادة ما يتسبب في ندرتها في السوق المحلية وارتفاع أسعارها وحدوث التضخم.

ت. يتسبب الفساد في انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الدولية، مما يؤدي إلى زيادة أعباء الواردات القائمة على العملة الوطنية وبالتالي ارتفاع الأسعار المحلية وزيادة معدل التضخم.

كما يتسبب انخفاض نمو الإيرادات العامة خاصة الضريبية والجمركية نتيجة التهرب لدفعها في عجز الموازنة العامة للدولة ومن أجل تغطية هذا العجز قد تلجأ الدولة إلى التوسع النقدي وهذا يتسبب في ارتفاع الأسعار وحدوث التضخم.

4. تأثير الفساد على سوق الأوراق المالية:

يقوم سوق الأوراق المالية على الشفافية في إتاحة المعلومات المتعلقة بالشركات التي تطرح أوراق في الأسواق المالية سواء تعلقت بالنسب المالية أو الميزانية الختامية التي تعكس الوضع الحقيقي لنشاط الشركة ومدى جدارتها الائتمانية، ولكن يترتب على انتشار الفساد انتهاج إجراءات محاسبية غير حقيقة بل ومضللة في أغلب الأحيان، بحيث يتم إعداد حسابات للأرباح والخسائر تعكس وعاءً ضريبياً منخفضاً بغرض المعاملة الضريبية وموازاة مع ذلك يتم إعداد حسابات أخرى تظهر معدلات مرتفعة للربحية تنشر في أسواق المال بقصد الترويج للاكتتاب في الأوراق المالية وينتج عن ذلك تضليل المستثمرين في الأوراق المالية [2].

ومن ثم نستطيع أن نقول إننا نؤيد النظرية التقليدية القائلة أن للفساد الإداري تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية، كما أن المحك الأساسي الذي من خلاله يؤثر الفساد على النمو الاقتصادي يتمثل في نوعية

[1] حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 72.

الاستثمارات، حيث تلعب جودة الاستثمارات دوراً أساسياً في تحديد انتاجية رأس المال ومن ثم معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن انتشار الفساد يصاحبه زيادة في حجم الاستثمارات الحكومية وانخفاض في إنتاجية أو عوائد هذه الاستثمارات، وكذلك انخفاض في الإيرادات الحكومية

المطلب الثاني

أثر الفساد الإداري على تحقيق التنمية الاجتماعية والبيئية

سنوضح في هذا الفرع أثر الفساد الإداري على التنمية الاجتماعية والبيئة في المجتمع، وذلك كما يلي:

أولاً: تأثير الفساد على التنمية الاجتماعية

يؤثر الفساد الإداري على التنمية الاجتماعية من الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية وانهيار القيم الأخلاقية وفقدان الاستقرار الاجتماعي، حيث يؤدي إلى انتشار التمييز الطبقي بين الفئات والشرائح الاجتماعية، وتفاقم ظاهرة الفقر، حيث يعمل على تخفيض إمكانية الدخل لدى الفقراء، بسبب تضاعف الفرص المتاحة، وكذلك من خلال الحد من الإنفاق على خدمات القطاع العام، كما يؤدي أيضاً إلى زيادة كلفة الخدمات العامة، وهذا بدوره يقلل من حجم هذه الخدمات وجودتها[1].

ومن جهة أخرى، يؤدي الفساد الإداري إلى اختلال السلوك الأخلاقي الذي يحكم تصرفات الموظفين، ذلك أن انتشار الفساد يؤدي إلى تحويل السلوك الإنساني لمجاراة الفساد، فبدلاً من أن يقاومه الضمير العام فإنه يجاريه ويتغاضى عنه، والفساد بهذه الصورة لا يقف عند حد الدائرة أو المؤسسة الحكومية الواحدة، بل سينتشر ليمتد بين جميع الجهات الحكومية مما يؤثر بشكل مباشر على النظام الاجتماعي ويعرضه للخطر، ويؤدي إلى إحداث خلل في القيم الاجتماعية، ذلك أن الفساد يفرز العديد من السلوكيات التي تهدر القيم السائدة في المجتمع.

فإجمالاً يمكن القول إن الفساد يؤدي إلى زيادة الشعور باللامبالاة والسلبية لدى أفراد المجتمع، إضافة إلى أنه بقتل الدافع والرغبة في إنجاز وأداء الواجب ويزيد من الأنانية لدى الأفراد، كما أنه يؤدي إلى انتشار الجريمة كرد فعل لانهيار منظومة القيم الأخلاقية[2].

---

[2] **هناد بدوي، رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 78.**

ويؤدي الفساد إلى عدم المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي وتراجع الاهتمام بالحق العام، والشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع وانتشار الفقر وزيادة حجم المجموعات المهمشة والمتضررة وبشكل خاص النساء والأطفال والشباب.

إضافة إلى أن الفساد الإداري يزعزع القيم الأخلاقية السائدة بالمجتمع والقائمة على الصدق والأمانة والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص، ويصبح التمسك بالعادات والتقاليد والدين والقيم والأخلاقية في العمل الإداري عند المفسدين تخلفاً وجهلاً، ذلك أن انهيار القيم والأخلاق يؤدي إلى انهيار وزوال الحضارات والمجتمعات البشرية وهذا ما يؤكد عليه قصص القرآن الكريم عن العديد من الحضارات والأمم السابقة التي شاع فيا الفساد (عاد وثمود وفرعون ... فكان مالهم الغناء والزوال، كذلك فإن تدني وتراجع القيم يؤدي إلى انتشار الجرائم بمختلف صورها وذلك للشعور بالظلم والقهر الاجتماعي، كما يؤدي إلى الحقد بين شرائح المجتمع، ويرجع انتشار الجرائم إلى كون مؤسسات الدولة القضائية والتنفيذية غير فاعلة، وفاسدة في بعض الأحيان، مما يشجع على اقتراف الجرائم السهولة الهروب من العقاب[1].

ومن جهة أخرى، فإن الفساد الإداري يؤدي إلى حدوث الاضطرابات الاجتماعية، حيث يهدد الاستقرار الاجتماعي للأفراد، ويعرض كيانهم المادي والمعنوي للخطر، ومعه تضعف العلاقات الإنسانية القائمة أساساً على الثقة والاطمئنان وتقلص المساهمات في الأعمال الخيرية والاجتماعية، وتظهر تشريعات جديدة لا تحقق الردع الكافي، وتساعد الفاسدين على الهروب من العقاب، وذلك لكثرة ما بها من ثغرات قانونية وعدم جدوى وفاعلية تطبيق القوانين نتيجة فساد القائمين على تنفيذها من العاملين بالأجهزة الأمنية والرقابية والقضائية، وظهور جرائم غسيل الأموال نتيجة لمحاولة الفاسدين إخفاء متحصلات جرائم من أعين الأجهزة الأمنية، وبطء إجراءات المحاكمة، حيث يلجأ المفسدون إلى عرقلة إجراءات العدالة والمحاكمة حتى تفقد القضية، الردع العام المقصود منها باستخدام أساليب ملتوية للتهرب من المسؤولية القانونية، وهروب وفرار المتهمين لخارج البلاد مع ذويهم، صحبة ما قاموا بجمعه من أموال ناتجة عن نشاط الفساد الإداري[2].

---

[1] عبد الله المصراتي، الفساد الإداري: نحو نظرية في علم اجتماع الجريمة والانحراف الاجتماعي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، ص81.

[2] يوسف جلال الفساد وأثره على التنمية – أساليب الرقابة الإدارية والمالية – تصحيح التجاوزات والانحرافات"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 2006، ص 6.

كما يتجلى تأثير الفساد الإداري بشكل بارز من خلال عدم العدالة في توزيع الدخل والزيادة من حدة الفقر، بالإضافة إلى الرفع من كلفة الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم وهذا ما يؤثر سلباً على الرفاهية الاجتماعية والتنمية البشرية المستدامة، ويبرز تأثير الفساد الإداري على التنمية الاجتماعية كما يلي:

1. يؤدي الفساد إلى تراجع معدلات الاستثمار وبالتالي معدل النمو الاقتصادي.

2 يتسبب في الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع وعدم التكافؤ في الفرص.

3. كذلك ينتج عنه التفاوت الطبقي والصراعات الاجتماعية.

4 يتسبب الفساد في تبديد المساعدات الإنسانية والدعم الموجه للفقراء

ويأخذ الفساد الإداري دوره في مجال التعليم كذلك وفق أشكالاً عديدة نذكر منها:

1. زيادة كلفة التعليم وهذا ما يقلل من حجم الاستفادة من هذه الخدمة وجودتها مما ينعكس سلباً على الفئات الفقيرة.

2. يتسبب الفساد في سرقة واختلاس ميزانية التعليم المخصصة لبناء المنشئات التعليمية وتكوين الكوادر والإطارات العلمية.

3. يتسبب الفساد في التوظيف والترقية على أساس الرشوة والمحسوبية والمحاباة والتزوير في تعيين أساتذة غير مؤهلين.

4. يعتبر الفساد في قطاع التعليم من أخطر أنواع الفساد فهو يعرف بجريمة سرقة المستقبل لأنه لا يؤثر فقط على حجم الخدمات التعليمية وجودتها، بل يؤثر أيضاً على العدالة في التعليم وثقة المجتمع في نظام التعليم ككل.

5 بالإضافة إلى تأثيره السلبي على باق القطاعات الأخرى من خلال مخرجاته التي لا ترقى إلى الجودة والكفاءة المطلوبة

أما تأثير الفساد على الرعاية الصحية تعد أهم المؤشرات تأثيراً على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة والتي تقوم على عنصري الجودة والعدالة فالجودة تعني توفير نظام صحي يستجيب بشكل جيد لاحتياجات المرضى أما العدالة تعني استجابته على قدم المساواة لكل المرضى بدون تمييز[1].

فالفساد في مجال الخدمات الصحية يمس حياة الإنسان مباشرة ويعيق سعادته ورفاهيته، ولا يقتصر الفساد في الصحة على حرمان الإنسان من سهولة الحصول على الرعاية الصحية بل يمتد أيضاً إلى عمليات التزوير، وكذلك حرمان الناس من سهولة الوصول للرعاية الصحية المرغوبة، كما يمكن أن يؤدي للقيام بتوجيه علاجات لا تخدم المصلحة العامة والتي قد تتسبب في فقدان الكثير من الأرواح ولهذا يعرف الفساد في قطاع الصحة بجريمة سرقة الحياة[2].

ثانياً: تأثير الفساد على البعد البيئي للتنمية المستدامة

إن الفساد الإداري تترتب عليه آثار جمة وعديدة حتى بالنسبة للبيئة الطبيعية التي ليست بمعزل عن نتائج هذه الظاهرة الخطيرة.

حيث يؤثر الفساد على الموارد الطبيعية خاصة الغابات والمياه والنفط وذلك من خلال الرشاوى والعمولات التي تدفع من أجل الحصول على تراخيص لاستغلال هذه الموارد وهذا ما يتسبب في استنزافها وهدرها والتأثير سلباً على التوازن والتنوع البيئي.

كما أصبح موضوع الفساد في قطاع الغابات يلقى اهتماماً واسعاً على المستوى الدولي في السنوات الأخيرة وذلك نظراً لأهمية الغابات من الناحية الاقتصادية والبيئية حيث تزايد الوعي على نطاق واسع بالتكاليف الهائلة المرتبطة بالفساد والأنشطة غير القانونية في الغابات كذلك أصبح من الواضح أن الجهود المبذولة لتحسين إدارة الغابات سوف تكون ذات قيمة محدودة مالم تقترن بتدابير لخفض الجريمة في الغابات[3].

ويعتبر مورد المياه من الموارد الحيوية والأساسية للتنمية البشرية والاقتصادية والبيئة المستدامة خاصة في ظل التغيرات المناخية التي شهدها العالم والتي أدت إلى زيادة الطلب على هذا المورد الذي أصبح يمثل

---

[1] محمد الأمين البشرى " الفساد والجريمة المنظمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2007، ص 56.

[2] خلايفة العلمي والعبيدي عمارة " تأثير الفساد الاقتصادي على التنمية المستدامة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 1، 2020، ص72.

سبب الصراعات السياسية بين العديد من الدول، لكن هذا المورد الطبيعي المهم للتنمية المستدامة غالباً ما يصطدم بالعديد من ممارسات الفساد التي تعيق الاستخدام الأمثل والعقلاني له.

أما على مستوى النفط الذي يعتبر محورياً للاقتصاد العالمي فهو يعد من الميادين المفتوحة للفساد وممارسة الجريمة المنظمة رغم الضوابط والاتفاقيات التي تعمل بموجبها الدول المنتجة، لكن نجد هناك أصابع خفية تتلاعب بهذه السلعة الإستراتيجية وتكسب من وراء ذلك أضعاف عائدات الدول المنتجة للنفط، ويتميز الفساد في مجال النفط بصفة الجرائم العابرة للحدود وفرص استغال أعالي البحار وأجهزة الاتصالات المتقدمة وافتعال الأزمات والمضاربات الوهمية التي تضاعف الأرباح للمفسدين ولا شك أن لسياسات الدول الكبرى دوراً في الفساد في هذا المجال[1].

المطلب الثاني

أثر الفساد الإداري على عناصر التنمية المستدامة في العراق ولبنان

يحتل موضوع الفساد مكاناً مميزاً في المواضيع المثار في عصرنا، لما له من آثار وانعكاسات سلبية محلياً وعالميا، ففي ظل التغيرات السريعة التي تمر بها المجتمعات برزت ظاهرة الفساد الإداري التي انعكست آثارها بشكل واضح على كافة مقومات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، ذلك أن الفساد ظاهرة تتجسد خطورتها في تعدد أهدافها وتنوع صورها، فتمتد آثارها لتطال كافة أفراد المجتمع وقطاعاته. بعد الفساد الإداري من أكبر العوائق أمام العملية التنموية والنمو الاقتصادي، فهو يقوض الاستقرار الاقتصادي والسياسي ونشاط القطاع الخاص، ويبدد الموارد، إذ يلفت نظر السياسة الحكومية عن خدمة مصالح الأغلبية ويحيدها عن تحقيق مقاصدها فيوجه طاقات وجهود المواطنين نحو الكسب السريع بدل القيام بالأنشطة المنتجة كما يضعف حوافز الاستثمار ويهبط من جودة البنى الأساسية والخدمات العامة ويشوه عناصر النفقات العامة. كما يسفر عنه انتهاك لحقوق الإنسان في الدول التي يمارس فيها ويحول دون توطيد أركان الديمقراطية، ويولد شعوراً بعدم القناعة والرضا بما هو متوفر ومتاح والسعي إلى الارتفاع بشتى الوسائل سواء كانت شرعية أم غير شرعية نحو حياة الرفاهية متأثرا بما هو دائر حوله من تطورات هائلة في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وحتى العلمية [(2)].

[1] **محمد الأمين البشرى " الفساد والجريمة المنظمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مرجع سابق، ص63.**

وسنتحدث ضمن مطلبنا هذا عن الآثار المترتبة على الفساد الإداري في كل من العراق ولبنان، ضمن الفرعين التاليين:

الفرع الأول: أثر الفساد الإداري على عناصر التنمية المستدامة في العراق.

الفرع الثاني: أثر الفساد الإداري على عناصر التنمية المستدامة في لبنان.

الفرع الأول

أثر الفساد الإداري على عناصر التنمية المستدامة في العراق

إن ظاهرة الفساد الإداري برزت بشكل واضح في عام 1980حيث بددت موارد البلاد وامكانياتها الاقتصادية والبشرية، إضافة الى حشد وتكريس جميع الإمكانيات والموارد المالية والاقتصادية والبنى التحتية للدولة والمؤسسات الصناعية والإنتاجية لدعم المجهود الحربي وشراء الأسلحة وتجهيزات القوات العسكرية وإبرام العقود السرية في الأسواق السوداء وما رافقها من فساد وهدر للمال العام.

غير أن مستوى الفساد الإداري والمالي منذ بداية هذه الفترة ولحد احتلال دولة الكويت عام 1990وصدور القرارات بمحاصرة العراق اقتصاديا بلغ مستوى مساوي للفساد في دول العالم الثالث والدول المجاورة للعراق.

غير أن الواقع قد تغير وبشكل كبير بعد 1990حيث أصبحت ظاهرة الفساد متفشية في جميع مؤسسات الدولة والسبب في ذلك ضعف مدخولات الفرد والموظف العراقي وانخفاض قيمة الدينار العراقي أمام العملات الأخرى مما أدى إلى استهلاك جميع المدخرات في سبيل من احتياجاته المعيشية.

ومن الأسباب الأخرى التي أدت إلى تفاقم هذه الظاهرة هو لجوء النظام إلى ممارسات لم يشهدها تاريخ الدولة العراقية وهي ظاهرة إنشاء مشاريع لا تدر نفعاً أو فائدة للمجتمع وليس لها أي جدوى اقتصادية وقد أدت هذه المشاريع إلى استنزاف موارد الدولة الاقتصادية وزيادة حالة التضخم في البلاد، مثل بناء القصور وشق الأنهر وانشاء البحيرات وإغراق البلد بالديون لقاء فوائد كبيرة [1].

ولقد استفحلت هذه الظاهرة في العراق لتأخذ حجماً كارثياً بعد الغزو والاحتلال عام 2003، إذ عم الفساد الإداري والمالي معظم مرافق الدولة العراقية ومؤسساتها، وأصبح يهدد مستقبل بناء الدولة، واستشرى

---

[1] حسن الزبيدي وعاطف السعدون الفساد جذوره وثماره المرة في العراق مجلة دراسات اقتصادية العدد 18بيت الحكمة بغداد 2006 ص 33.

الاستحواذ على المال العام بمختلف الطرق، وقد شكل مرتكزاً خطيراً لتخريب اقتصادي واجتماعي، وإلى تأثيرات سلبية عميقة في بنية المجتمع العراقي [1].

ففي تقرير لمعهد الدراسات السياسية الأمريكية (IPS) ومركز السياسة الخارجية في بؤرة الاهتمام (FPF) في حزيران عام 2004يشير إلى الفساد الاقتصادي معبراً عنه بالكثير من التجاوزات المالية التي حصلت تحت أوضاع الاحتلال، فقد أجري تحقيق مع موظفي شركة (هاليبرتون) لاتهامها بتقاضي مبالغ مالية بلغت نحو16 مليون دولار الأعمال لم تقم بإنجازها، فيما بلغت قيمة تجاوزات النفقات المحددة مسبقا نحو60 مليون دولار، فضلاً عن الرشاوى التي تلقاها بعض موظفي هذه الشركة من مقاولين ثانويين [2].

وقد أشار التقرير المقدم من قبل مؤسسة (المساعدة المسيحية) إلى افتقاد أرقام سلطة الائتلاف المؤقتة لأي إشارة إلى الكيفية التي توصلت فيها إلى أرقام الإيرادات النفطية، وقد أجرت هذه المؤسسة حسابات تفصيلية عن الإيرادات من النفط وأسعاره حتى نهاية أيار عام 2004، وتبين أن هناك فارقا نسبته 30 بين ما أعلنته سلطة الاحتلال من الإيرادات النفطية وبين الحسابات التي أجرتها هذه المؤسسة [3].

كما اعترف تقرير أمريكي بإهدار مليارات الدولارات كانت مخصصة لإعادة إعمار العراق خلال إدارة بول بريمر الحاكم المدني للعراق للمدة من 2003-2004وذلك عندما أقر مجلس الأمن في قرارة المرقم (1483) في 22أيار عام 2003(إنشاء صندوق تنمية العراق) وأوكلت مهمة إدارة هذا الصندوق لسلطة الاحتلال المؤقتة، إذ تبددت مليارات الدولارات من الأموال العراقية في الصندوق، مما كلف العراق أكثر من 9 مليارات دولار، وكشف التقرير أن نحو 15 من أموال هذا الصندوق تبددت بسبب الفساد وسوء الإدارة معا[4]. وتشير منظمة العفو الدولية إلى إن عمليات العطاءات أو المناقصات المغلقة أو السرية المتعلقة بمشاريع الإعمار قد تشجع الفساد وتفوض عملية إرساء سيادة القانون في العراق، وتوصي المنظمة الشركات بأن توضح لموظفيها أنها تمنع الرشوة بأشكالها كافة، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، وينبغي

---

[1] حامد حداد التداعيات الاقتصادية للاستراتيجية الامريكية في العراق مجلة دراسات دولية العدد 43 مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد 2010 ص53 .

[2] سالم النجفي دراسة حالة العراق تحت الاحتلال في ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية مركز دراسات الوحدة العربية بيروت2004 ص 814.

[4] حامد حداد التداعيات الاقتصادية للاستراتيجية الامريكية في العراق مجلة دراسات دولية العدد 43 مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد2010 ص 50.

على الشركات أن لا تقدم إسهامات مباشرة أو غير مباشرة للأحزاب السياسية أو المنظمات أو الأفراد المنخرطين في السياسة بحيث تستخدم كوسيلة للحصول على مزايا في الصفقات التجارية [1].

وقد كشفت لجان متخصصة في الكونغرس الأمريكي أن مليارات الدولارات المودعة في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك أجري التصرف بها وتوزيعها بلا قيود محاسبية أصولية أو سجلات منظمة أو تدقيق وتقدر تلك المبالغ بنحو 1906 مليار دولار تمثل أرصدة حساب إيرادات برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء، فضلا عن أموال العراق التي كانت مجمدة في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1990 وقد جرى سحبها من البنك المذكور والتصرف بها من قبل سلطة الاحتلال كما نشاء، إذ تعرضت تلك الأموال إلى عمليات الهدر والتزوير وسوء التصرف في أعمال الصرف العشوائي [2].

ولقد وصل الفساد الإداري في العراق إلى مستويات خطيرة حيث تصدر قائمة الدول الأكثر فساداً في العالم محتلا المرتبة الأولى في قائمة منظمة الشفافية الدولية في تقريرها عن مؤشر الفساد لعام 2007من أصل163دولة[3].

ويشير تقرير الشفافية لعام 2005إلى أن الفساد الإداري في العراق في ظل الاحتلال الأجنبي اتخذ ثلاثة مستويات [4]:

1. المستوى الأول:

يتعلق بمسألة اختيار مجموعة من الشركات القريبة من الحزب الجمهوري الأمريكي كمقاولين رئيسيين يقومون بتنفيذ الجانب الأكبر من عمليات إعادة البناء.

2. المستوى الثاني:

إن الفساد الإداري الذي أثمرت عنه سياسة الولايات المتحدة في العراق يتعلق بالفارق الضخم بين الأسعار التي يحصل عليها المقاولون الرئيسون أصحاب الصلات والنفوذ عن الأعمال المطلوبة وبين الأسعار التي تمنح بها الأعمال نفسها للمقاولين المحليين.

3 المستوى الثالث:

يتمثل في إفساد الموظفين العاملين في الشركات الكبرى التي استحوذت على الرشاوى للعقود الضخمة من خلال التورط المباشر في أخذ الرشاوى من الشركات التي تطلب عقود مقاولة من الباطن.

وفي هذا الصدد يقول بيتر أيغن في التقرير نفسه يعتبر الفساد في المشاريع العامة الكبيرة الحجم عقبة كبيرة أمام التنمية المستدامة، ويضيف قائلاً المحافظة على الأموال والمعونات المخصصة لمشاريع إعادة البناء في بعض الدول مثل العراق من خطر الفساد [1].

حيث بينت إحصائيات الأمم المتحدة إن ما نسبته 70 من الأموال العراقية المخصصة لعمليات الإعمار تضمحل جراء الفساد. ويحذر التقرير من خطر جديد الا وهو خطر الضغوط المتوقع أن يفرضها صندوق النقد الدولي من أجل الإسراع بخصخصة الشركات العراقية كشرط لتخفيض وإعادة جدولة ديون العراق البالغة 120 مليون دولار، إذ يرى بأن ضغوط التسريع بالخصخصة تلك لابد وأن تفسح المجال لمزيد من ممارسات الفساد، ويستخلص التقرير بأن العراق مرشح للوصول إلى مستويات كارثية لم تشهدها أية دولة من قبل إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه [2].

ويتضح مما سبق أن هناك مليارات الدولارات قد نهبت أو استثمرت في مشاريع وهمية من قبل مقاولين أو شركات تابعة للاحتلال الأمريكي، مما الحق أضراراً في البنية الاقتصادية العراقية، فضلاً عن شيوع ظاهرة الاستحواذ على المال العام وعقد الصفقات التجارية غير المشروعة من قبل السياسيين العراقيين الذين يسعون خلال فترة وجودهم في السلطة إلى جمع الثروات بدون محاسبة ومساءلة حقيقية على حساب الشعب العراقي الذي ينوح من الجوع والفقر.

ولم يكن الفساد الإداري بمعزل عن وزارة التجارة التي تعد الجهة الأولى المسئولة عن توفير الغذاء للعراقيين والتي تتدرج مهمتها في توفير البطاقة التموينية والتعاقد مع تجار في الخارج، والذين أصبحوا يصدرون إلى العراق كل ما هو تالف وغير صالح للاستخدام الآدمي وتجاوز بعض مدة صلاحيته إذ بلغ حجم الصفقات التي تم ضبطها قبل توزيعها على المواطنين عشرات الآلاف من الأطنان كلفت الدولة عشرات بلايين من الدولارات.

أما وزارة الداخلية فقد كشفت عن 50ألف راتب وهمي كلفت الحكومة – بلايين دولار سنوياً مع ثمن الأطعمة والملابس.

---

[1] ابتهال داود الفساد الإداري واثاره السياسية والاقتصادية مع إشارة خاصة الى تجربة العراق في الفساد مجلة دراسات دولية العدد 48 ص 79.

كما أشارت وزارة الصحة إلى أن 90% من الأدوية المتداولة في الصيدليات لم يتم فحصها ولا دور للوزارة في استيرادها أو توزيعها وغالبا ما تكون من جهات رخيصة ومتدنية النوعية مما يعرض حياة الناس للخطر[1].

وقال كبير المفتشين الأمريكيين في العراق (ستيوارت بوين أن مقدار الفساد في الحكومة العراقية يبلغ أكثر من أربع مليارات دولار وإن بعضها تستخدم في تمويل نشاط الجماعات المسلحة، مشيراً إلى أن العراق يواجه الغش والتلاعب وسوء الإدارة، وصرح أن حجم الفساد في العراق يتجاوز أكثر من 10% من إجمالي الناتج الوطني العراقي.

وأكد أن ما بين ثمانية إلى عشرة مليارات دولار من الميزانية السنوية للعراق تهدر بسبب عدم قدرة البلاد على استيعاب هذه المبالغ في المشاريع وتدني كفاءة موظفي الحكومة في إدارة الأموال وقد كشف تقرير النزاهة لعام 2005عن عدد الإخباريات الكلي والذي بلغ 2627 لهيئة النزاهة العامة خلاصة احصائية خاصة بدائرة التحقيقات لغاية 31/12/2005حيث كان موزع حسب أنواع الفساد الإداري كالآتي:

1. الرشوة (255)
2. التزوير (138)
3. الاختلاس (385)
4. تجاوز الموظفين حدود وظائفهم (475).
5. بلاغات أخرى (1374)
6. وكانت الجهات التي بلغت أعلى رصيد من الإخباريات هي وزارة الداخلية – وزارة الدفاع (330)– وزارة التجارة (155)[2].

وفي هذا الصدد أشار تقرير السفارة الأمريكية في بغداد بشأن الفساد الإداري والمالي في العراق، أن الأخير غير مؤهل حالياً حتى لتطبيق قوانين مكافحة الفساد تطبيقاً بدائياً، وإن لجنة النزاهة هي في الوقت الحاضر وكالة استقصائية غير فعالة أكثر مما هي وكالة حقيقية، فالوضع الأمني والصفة العنيفة للعناصر الإجرامية مجتمعين ضمن الوزارات يجعلان مسألة التحقيق في الفساد الإداري والمالي بالغ الخطورة.

---

[1] محمد زاهي الفساد المالي والإداري في العراق وسبل معالجته مجلة الكوفة العدد2 العراق بلا تاريخ نشر ص 214.

[2] هيئة النزاهة العامة التقرير السنوي لهيئة النزاهة العامة بغداد آذار 2005 ص 14.

الفرع الثاني

أثر الفساد الإداري على عناصر التنمية المستدامة في لبنان

يحتل لبنان المرتبة 138من أصل 180دولة بحسب مؤشر مدركات الفساد لعام 2018، الصادر عن منظمة الشفافية الدولية مقارنة بمرتبة 143من أصل 180لعام 2017، إلا أن هذا التقدم لا يعكس تحسن نتيجة لبنان، لا بل ينتج عن تراجع لبعض البلدان في المؤشر العام. وتدل هذه الأرقام إلى حاجة لبنان الملحة لمحاربة الفساد، وخصوصاً عبر تشكيل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والإقرار قانون الإثراء غير المشروع.

في هذا السياق قال مدير برامج مكافحة الفساد في البلدان العربية أركان السيلاني إن مكافحة الفساد يتطلب منظومة وأدوات معظمها غير متوفرة في لبنان، أهمها عدم وجود منظومة ضابطة لتعارض المصالح، عدم تفعيل قانون حماية كاشفي الفساد، عدم إقرار قانون الإثراء غير المشروع، صعوبات في تطبيق قانون الحق في الوصول إلى المعلومات، إضافة إلى نقص القدرات المرتبطة بالتحقيق المالي وتتبع الأموال [1]

مما لا شك فيه أن للفساد آثار سلبية مدمرة على الجهاز الإداري بالدولة، وقد عانت لبنان من آثار الفساد الإداري من ناحيتين بشكل أكبر من غيره، وهما على وجه التحديد التخطيط والفساد السياسي بالغ الأثر الذي أرخى بظلاله على التنمية كخطة ضرورية لإنعاش الدولة، إلى جانب عدم الاهتمام بالمصلحة العامة من قبل مسؤولي الإدارة في الهيئات الحكومية ضمن كلا القطاعين العام والخاص والذي يعد العامل الأبرز في نجاح عناصر التنمية.

أولاً: تأثير الفساد الإداري على التخطيط العام:

يعد التخطيط من أهم وظائف الإدارة العامة في أي دولة ومنها لبنان، فهو الآلية التي يمكن من خلالها تحديد أهداف المجتمع والوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق هذه الأهداف، ورغم أهمية التخطيط في تفعيل دور الجهاز الحكومي في تحقيقه للأهداف المناطة به، إلا أن انتشار الفساد الإداري قد جعل من التخطيط عملية صورية أو شكلية في كثير من الأجهزة الحكومية، وبالتالي أضعفت دوره في التنمية الإدارية وخاصة في دول العالم الثالث[2].

---

[1] محمود عبد الفضيل مفهوم الفساد ومعاييره الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 2004 ص 80.

[2] عبد الرحمن هيجان الفساد وأثره على الجهاز الحكومي المؤتمر العربي لمكافحة الفساد اكاديمية نايف بن عبد العزيز للعلوم الأمنية مركز الدراسات والبحوث الرياض 2003ص 12.

إن هذا الأثر السيئ لانتشار الفساد في الجهاز الإداري، جعل حتى المسؤولين في الأجهزة المركزية التخطيط غير متحمسين على الإطلاق لإعداد هذه الخطط التنموية، سواء من حيث جمع المعلومات الدقيقة أو التفكير في بدائل إبداعية المواجهة مشكلات المجتمع أو حتى الحرص على متابعة وتنفيذ الخطط.

لهذا فإن من الأجهزة الحكومية لا تتردد في تقديم خططها على أساس مراجعة خطط السنوات السابقة وإدخال ما يمكن إدخاله من تعديلات بسيطة شكلية، إرضاء لمتطلبات أجهزة التخطيط المركزي والتعود على عمل الروتين السنوي في هذا المجال.

كما أضحت أجهزة التخطيط بموظفيها، تمثل عبئاً على الدول التي يقع فيها، لأنها ليست إلا مجرد أجهزة إدارية لا معنى لها إطلاقاً[1].

ولا تقل أهمية عملية التنظيم من التخطيط بالنسبة للجهاز الحكومي لتحقيق أهدافه، ولقد درجت أجهزة القطاع العام في كل دولة على إنتاج أساليب يمكن من خلالها تنظيم أجهزتها الإدارية سواء على المستوى الوطني أو المحلي، وعلى إعداد ومراجعة القوانين والتنظيمات التي تحكم عمل الأجهزة الحكومية، بما يجعلها قادرة على التجارب ومتطلبات عصرها وتحقيق مبدأ الكفاية والفعالية في أدائها هذا بالإضافة إلى إعادة النظر في أهداف ومهام ووظائف الكثير من الأجهزة الحكومية بما يحقق الأهداف السالفة.

وإلى جانب ذلك تعتمد الدول على إعادة النظر في الإجراءات الإدارية التي تطبق في الأجهزة الحكومية والتي تعتبر في كثير من الأحيان من إحدى منافذ ومسببات الفساد الإداري بها[2]

غير أننا إذا ما نظرنا إلى النتائج الناجمة عن جهود التنظيم في دول العالم الثالث، فإننا سوف تجد للأسف في كثير من الأحيان تنتهي عند حد كتابة التقارير، وهذا مرده لانتشار الفساد الإداري وتأثيره على عمل الأجهزة الحكومية ونشاطاتها، الأمر الذي يؤدي إلى مقاومة تغيير أو إصلاح إداري من شأنه أن يساعد على تحسين الخدمات العامة.

هذا الواقع الناجم عن مقاومة جهود التغيير والإصلاح جعل دول العالم الثالث غير قادرة على التحرر من الإجراءات الإدارية القمعية المعطلة لنشاط الجهاز الإداري، بل يمكن القول إن الإصرار على بقاء الجهاز الحكومي على ما هو عليه من سوء الحال مرده في واقع الأمر إلى وجود الكثير من المنتسبين لهذا الجهاز الذين يستفيدون من هذا الواقع مادياً ومعنوياً.

ثانياً: شيوع الفوضى وعدم الاستقرار السياسي في لبنان:

---

[2] فوزي حبيش الإدارة العامة والتنظيم الإداري دار النهضة العربية بيروت 1991 ص36.

إن شيوع الفساد يؤدي إلى انتشار الفوضى السياسية، حيث تعطل الدساتير والقوانين والأنظمة، الأمر الذي يشجع على عدم الالتزام بأحكام القوانين واللوائح، وتصبح لغة القوة وفرض أمر الواقع وسيلة لانتزاع الحقوق وتصبح لغة العنف هي المعترف بها والحاسمة في المنازعات السياسية وعادة ما تنظم الاعتقالات لمنع أي ممارسة سياسية أو ديمقراطية حقيقية واعتقال من يتوقع النظام فرزهم في الانتخابات، وهذا الأثر الأكثر شيوعاً في الجمهورية اللبنانية.

وعدم الاستقرار السياسي والفساد توأمان لا يفترقان وعمليتان متلازمتان، فالدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي تجدها تعاني من ارتفاع معدلات الفساد الإداري.

وكنتيجة حتمية، فإن المجتمع الذي تفشى فيه يكون معرضاً بنسبة كبيرة للعنف والفوضى، ولقد بنيت دراسة أجريت عام 1985في 56دولة، أن هناك علاقة طردية بين عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والعنف السياسي، فأعمال العنف تزايدت في الدول التي شهدت مستويات أعلى من عدم المساواة في توزيع الدخل [1].

بدوره هذا الأثر يتمحور حول أمرين[2]:

الأول: يتعلق بالأحوال السياسية المحيطة بظاهرة الفساد من نواحي طبيعة الدولة ونظام الحكم، والسياسات الاقتصادية ودور القوى الخارجية.

الثاني: يتعلق بنتائج هذه الظاهرة وآثارها في شرعية نظام الحكم والاستقرار السياسي، وعقلانية عملية اتخاذ القرار والنمو الاقتصادي والانكشاف أمام القوى الخارجية.

وهناك آثار سياسية ناجمة عن الفساد الإداري، تتعلق بكافة الدولة وتنطق على الدولة اللبنانية ومنها:

1. إضعاف شرعية نظام الحكم، حيث أن الدول العربية التي تحتل أدنى الدرجات على مقياس الشفافية تحفل بمظاهر المقاومة المسلحة المحدودة ضد الحكام وصولاً إلى الحرب الأهلية.
2. ضعف الاستقرار السياسي وترديه هو مما يزيد الدول التي ينتشر فيها الفساد أكثر من غيرها.
3. افتقاد عقلانية القرارات السياسية التي تؤثر في المصير الوطني في ظل احتقار آليات التشاور وتقديرات المواقف المؤسساتية.

---

[1] مصطفى السيد كامل الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 2004 ص.

[2] أيلاء عز الدين أطروحة دكتوراه تحت عنوان الفساد في لبنان وأثره على التنمية الاقتصادية الجامعة الإسلامية كلية الحقوق قسم القانون العام لبنان 2019 ص161.

4. إن العلاقة معقدة بين الفساد السياسي والنمو الاقتصادي، لكن يمكن القول إن إتباع سياسة اقتصادية كلية سليمة يمكن أن يخفف من أثر الفساد السياسي في النمو الاقتصادي على المدى القريب ولكنه يظهر على المديين المتوسط والطويل.

5 الانكشاف أمام القوى الخارجية الذي يؤدي إلى أزمة الشرعية والاستقرار السياسي واللاعقلانية في القرارات السياسية، فيضعف ذلك من موقف الدول أمام القوى الخارجية ويقتل من قدرتها في المساومة [1]

6 اختراق هياكل بعض الحكومات: ففي لبنان بين عالمي 1987ولغاية عام 1990تم تأسيس 59شركة عقارية عائلية وأحياناً وهمية تبلغ قيمتها سبعة وستين مليار ليرة، كما تبلغ القروض الخاصة بها حوالي ثلاثة وسبعين مليار ليرة [2].

ومن الآثار السياسية أيضاً تمويل النزاعات الدينية والعربية ومنها المافيا التي تملك القدرة على تمويل النزاعات من أجل إشعال الفتن الطائفية (لبنان (1975) ومن أجل تفعيل الإرهاب (11) أيلول (2001) أضف إلى ذلك انهيار البنوك والبورصات المالية بسبب عمليات غسيل الأموال التي تؤثر فيها تأثيرا فعالاً بالتالي تؤدي إلى تدمير اقتصاد أي دولة.

وكخلاصة فإن الفساد يؤثر سلباً على استقرار النظام السياسي وسمعته، ويحد من قدرته على احترام حقوق المواطنين في المساواة وتكافؤ الفرص وحرية الاطلاع على المعلومات ويغذي السرية والقمع، ويحد من شفافية النظام وانفتاحه ويضعف دور المؤسسات ويعزز الاستبداد ويحول دون المشاركة السياسية نتيجة غياب الثقة بالمؤسسات العامة ويضعف أجهزة الرقابة والمساواة.

ثالثاً: الانحراف بمقاصد القرار عن المصلحة العامة:

لا تقتصر آثار الفساد الإداري على مجرد الإخلال بعمليتي التخطيط والتنظيم، بل أن الأمر يتعدى ذلك إلى الانحراف بالقرار من المصلحة العامة، حيث يعمد الموظفون المستفيدون من انتشار الفساد إلى تحقيق مكاسب خاصة على حساب المصلحة العامة مستعينين في ذلك بالتنظيمات الخاصة غير الرسمية التي تعمل البعض منها داخل الجهاز الحكومي، والتي يطلق عليها بـ اللوبي أو جماعات الضغط هذه الجمعيات تمتلك القدرة على الحصول على المعلومات الدقيقة من المشاريع المهمة أو تلك التي تنوي الحكومية تنفيذها، وإلى جانب قدرة هذه التنظيمات على الوصول إلى المعلومات فإنه لديها القدرة على بناء شبكة

---

[1] نجاح واكيم الفساد في لبنان (الايادي السود) شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت 1999 ص 27.

واسعة من العلاقات غير الرسمية التي يمكنها من خلالها، إقناع متخذي القرار بمطالب ورغبات جماعة الضغط، حتى ولو كانت هذه المطالب غير مشروعة ومناقضة للمصلحة العامة [1].

ومن أمثلة الانحراف بمقاصد القرار الإداري من المصلحة العامة في دول العالم الثالث، خصخصة القطاع العالم دون ضوابط وقيود يمكن من خلالها ضمان استفادة المواطن من هذا الأجراء.

خلاصة القول: إن الفساد بكافة أشكاله وأطيافه، آفة تنخر في العماد الذي تقوم عليه الدول، وقد آثرنا بيان آثار الفساد، لبيان مساوئه وأخطاره على مفاصل الحياة في الدولة سواء على المستوى السياسي، الاقتصادي أو الاجتماعي.

حيث أن وجود أشخاص فاسدون في المناصب السياسية ومراكز صناعة القرار في النظم السياسية، يعني ضياع الحقوق والحريات من جهة، وما يترتب على ذلك من فوضى واضطرابات من جهة أخرى.

أما على الصعيد الاجتماعي، فإن انتشار الفقر والبطالة سيؤدي بشكل أو بآخر إلى ارتفاع معدل الجريمة والانحلال الأخلاقي.

أما على الصعيد الاقتصادي، فإن نهب خيرات البلاد، وتهريبها إلى الخارج، سينعكس بشكل كبير على مشاريع التنمية الاقتصادية، مما سيؤدي إلى شل حركتها، وعرقلة عجلتها عن الدوران.

وإن الحل، إنما يبدأ بالبحث عن أسباب المشكلة، ووضع الأسس السليمة والصحيحة لمعالجتها وقمعها وفي البحث الماثل ما بين أيدينا نجد أن المشكلة تتمحور حول الوضع الاقتصادي المزرى، وإن الحل يكون بالبدء بالإصلاح الداخلي، وقمع الفساد واقتلاع جذوره على كافة الأصعدة السياسية الاجتماعية والاقتصادية.

أولاً: مبادئ التنمية المستدامة:

حق التنمية المستدامة إنما يرتكز على مبادئ أساسية، أهمها ذاك المبدأ الذي يهتم بتحديد المقياس الإنساني الذي يؤدي إلى تحقيق الكفاءة في الأنشطة التنموية، كما أن من المبادئ تلك التي تهتم بالتقدم التكنولوجي المتناسب مع طبيعة المجتمعات، وأخرى هدفها الحفاظ على الموارد المتجددة وغير المتجددة، وهذه المبادئ الرئيسية يتفرع عنها مبادئ فرعية كالكفاءة، والتي تؤدي فيها المشروعات التنموية إلى تحقيق مخرجات مناسبة، وكذلك الاستثمار فهو مبدأ فرعي، والذي يجب أن يكون فيه متناسباً مع قاعدة المصادر أو الموارد المجتمعية، أما المبدأ الفرعي الآخر فهو التنوع، ويكون بين كل من مصادر المدخلات ومعدلات المخرجات،

أما مبدأ التوازن، فهو يعمل على الاتزان بين أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والتوازن بين مدخلات ومخرجات الأنشطة التنموية، وبين الاحتياجات والموارد .[1]

إن المبادئ العامة التي من شأنها أن تدعم تحقيق التنمية المستدامة كثيرة ومتعددة، وعليه نعرض تل كالمبادئ على النحو الآتي:

1. المبادئ الأخلاقية

إن من المبادئ الأخلاقية التي تحكم عملية التنمية المستدامة حقوق الأجيال المستقبلية، والعدالة الاجتماعية بتحسين فرص عيش الأجيال الحالية، وترسيخ المسؤولية الاجتماعية والجماعية، فكل تلك المبادئ هي في حقيقتها تكفل تحقيق التنمية واستدامتها، وأهمها العدالة الاجتماعية فهو الجوهر الذي تدور حوله المبادئ الأخلاقية، كما أن من تلك المبادئ الأخلاقية المسؤولية الاجتماعية التي تعمل على تقوية نزعة التعاون المتبادل، وكذلك الطموح هو مبدأ لا يقل أهمية عن تلك المبادئ لما تهدف إليه الأجيال من تحقيق نوعية جيدة الحياة الإنسان، وكذلك الكفاية الاقتصادية، والمساءلة، والواقعية السياسية، ومن المبادئ تلك المتعلقة بمستقبل البشرية، وعليه نكون أمام مبادئ تدور مجملها بين زوايا الأجيال الحالية والمتعاقبة، ومبدأ العدالة الاجتماعية،

ومبدأ المسؤولية المشتركة، وكل ما ذكر من مبادئ إنما بغيتها تحسين البيئة الطبيعية، وعدم الجور على الموارد

الطبيعية غير المتجددة وتحديد تكلفتها البيئية، مع كفالة وضمان عيش سائر الكائنات الحية على الأرض حالياً وبالمستقبل [2].

2 المبادئ البيئية:

للتنمية المستدامة علاقة متلازمة مع البيئة، فلا شك بأن كل منهما هو سبيل لتحقيق وكمال الآخر، ومن ثم فالمبادئ البيئية في هذا الصدد تخدم عملية التنمية وتكفل تحقيقها بما يعود بالنفع على البشرية في هذا الكوكب.

ولذلك فمن المبادئ البيئية المتعددة (المبدأ الوقائي) الذي ظهر مطلع الثمانينات من القرن الماضي في إعلان ريو دي جانيرو 1992 ، حيث نصت المادة (15) من الإعلان على أنه حيثما وجدت تهديدات

[1] **منى سلام ومصطفى علي " التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2015 ، ص164.**

بأضرار خطيرة للبيئة لا يمكن إصلاحها رغم عدم ثبوت وجود التأثيرات السلبية علمياً ، فلا يجوز التذرع بالافتقار إلى التيقن العلمي الكامل كحجة لتأجيل اتخاذ تدابير فعالة من حيث التكلفة لمنع التدهور البيئي أو اتخاذ الإجراءات

المناسبة لتجنب أو التقليل من هذه الأضرار) ، فهذا المبدأ لا يجوز معه استخدام الشكوك في سلامة الأنشطة والمنتجات بيئياً وجعلها ذريعة لا يتم اتخاذ تدابير تضمن سلامة البيئة، الأمر الذي يدعو إلى مواجهة المخاطر البيئية المحتملة مسبقاً، وعدم انتظار التيقن العلمي لإثباتها، الأمر الذي قد يعرض البيئة إلى أضرار تعيق معالجتها [1].

أما مبدأ (الملوث يدفع فهو أداة لإسناد المسؤولية الدولية، ويقوم على تطبيق قاعدة اقتصادية تهدف إلى إضافة ضريبة للسلعة أو الخدمة التي تؤدي إلى إلحاق أضرار بالبيئة، بمعنى إدخال الأضرار البيئية في ثمن المنتج أو الخدمة، وحقيقة فهذا المبدأ لا ينشئ مبدأ قانونياً عادلاً من خلال فكرة أنه ليس من الضرورة أن من يدفع هو المسؤول عن الضرر ، بالإضافة إلى أن هذا المبدأ لا يندمج مع مبدأ المسؤولية، علماً بأن هذا المبدأ

قد ظهر بداية في توصيات المنظمة الأوروبية للتعاون ، إذ جاء عاماً في البداية فيما يتعلق في بمبادئ الإدارة الاقتصادية والسياسية البيئية على المستوى الدولي، وقد أخذ بهذا المبدأ عدد كبير من المعاهدات الإقليمية [2].

أما مبدأ العدل البيئي أو العدالة البيئية فهو مبدأ قائم على اتخاذ إجراءات قانونية تحول دون نشوء أسباب التلوث البيئي في المناطق التي تسكنها الطبقات الفقيرة، فالمؤسسة هنا تضمن محاربة بؤر التلوث، من خلال منع النشاطات الملوثة في أماكن عيشهم، فإقامة النشاطات الملوثة في هذه المناطق تمثل في واقعها غير الإنساني معاقبة للفقراء الساكنين فيها، وانتمائهم لهذه الشريحة بما يؤثر على سلامتهم وصحتهم من خلال إقامة مشاريع ملوثة في مناطقهم عوضاً عن اختيار أماكن بعيدة عن التجمعات السكانية، ولهذا فقد أضيف في ورشة عمل العدالة البيئية في عام 2003 بوسط أوروبا في بودابست محورين لمفهوم العدالة البيئية وهما التوزيع العادل للموارد الطبيعية بين أبناء المجتمع، وإشراك المواطنين كافة في صنع القرارات البيئية، مع الإشارة إلى المرسوم رقم (12898)، الذي أصدره الرئيس كلينتون في عام 1994 الذي يخول

---

[1] عبد الناصر هياجنة " القانون البيئي النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2014,ص61.

[2] عمر محمود اعمر، قانون البيئة، دار العيون، عمان، 2008، ص 275.

هيئة حماية البيئة الأمريكية اتخاذ الإجراءات القانونية لضمان المعاملة العادلة لأفراد المجتمع بما يكفل تمتعهم ببيئة صحية ونظيفة [1]

هذا وبالإضافة إلى مبدأ الحيطة والحذر وهو من المبادئ الحديثة في القانون، حيث أن مضمونه هو الاستعداد للتهديدات المحتملة وغير المؤكدة، وحتى الافتراضية منها، عندما لا توجد إثباتات قوية تؤيد حدوث

الضرر، وهو شكل متطور لمبدأ المنع، فغالباً ما تأتي المعلومات العلمية عن المشاكل البيئية متأخراً، وهذا يؤدي إلى التأخر في مواجهة التهديدات البيئية الخطيرة، وهو يضمن العمل المضاد لتجنب الأضرار البيئية قبل حدوثها، ما أيده إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية 1992 وعززه في المبدأ الخامس عشر منه، والذي جاء فيه (من أجل حماية البيئة، فإن مبدأ الحذر يجب أن يطبق بشكل واسع من قبل الدول وفقاً لمقدراتها، وحينما تكون التهديدات خطيرة أو أن الأضرار لا يمكن ردها، فإن نقص المعلومات المؤكدة العلمية يجب أن لا تستعمل كسبب الإرجاء كلفة الإجراءات الفعالة لمنع الانحدار البيئي) [2].

كما أن مبدأ الحق في المعرفة) من المبادئ البيئية الهامة الذي يأتي من منطلق حق الإنسان في بيئة سليمة، فهذا يدعو إلى ضرورة تزويده بالمعلومات والنشاطات التي تلحق الأضرار به، في ظل التعاون بين كافة الجهات المعنية، إذ أن إعلان ريو شدد على ذلك عندما اشترط تحديد الدول معايير الحماية البيئة، ورصد التغيرات الطارئة عليها، وإشعار الناس الذين قد يتأثروا بنشاط معين، ومنحهم إمكانية المشاركة في الإجراءات الإدارية والقضائية.

بالإضافة إلى مبدأ آخر لا يقل أهمية عن مبدأ الحق في المعرفة وهو مبدأ الحق في بيئة نظيفة)، بسبب العلاقة الوثيقة والوطيدة بين الإنسان والبيئة، لكونه يؤثر ويتأثر بها، وهو حق من الحقوق الدستورية، وعلى الدول مسؤولية كفالته وإيجاد أنظمة بيئية تعمل على الحد من مصادر الأضرار البيئية [3].

وعليه فإن هذه المبادئ الأخلاقية والبيئية في ظل القانون الوطني والدولي هي طرق لتحقيق التنمية المستدامة في ظل ارتباطها الوثيق بالبيئة وحقوق الإنسان.

---

[1] إبراهيم عبد الجليل، "حماية البيئة من منظور إسلامي ودور الحسبة في حمايتها، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص 347.

[2] لأسهر الهيتي، الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2014، ص 226.

ثانياً : معايير التنمية المستدامة: لا يمكن حماية البيئة حماية مطلقة من الملوثات، فمنها ما يتم إدراكه بالحواس كالنفايات الصلبة والأدخنة، وبعضها لابد فيها من أجهزة دقيقة كحال ملوثات الهواء، الأمر الذي يتطلب وجود معايير لتحديد الكميات التي يسمح بإخراجها إلى البيئة أو لا يسمح بما يؤدي إلى حمايتها.

حيث أنه وبدون هذه المعايير أو تحديد الكميات لا تستطيع التشريعات حماية البيئة، أو ستكون غير مجدية، فمن حيث الظروف الاقتصادية لدى الدول النامية فإنها تدفعها بالحقيقة إلى قبول كمية أكبر من الملوثات من أجل ألا يتم عرقلة التنمية.

هذا بالإضافة إلى الظروف الاجتماعية المختلفة للدول الفقيرة، فالمعايير إنما تستند إليها السلطة المحلية في قياس التزام المنشأة من عدمه أو حتى المنتجات والمشاريع بالسلامة الصحية للإنسان ومدى ضررها عليه، مع ضرورة أن تكون هذه المعايير شاملة ودقيقة، فمن المعايير ما تكون على مستوى الدولة كنسبة المسطحات الخضراء، وعدد المنتجات الصديقة، ومعايير على مستوى المنظمات مثل كمية المخلفات الصلبة للفرد، وحجم مخلفات النظافة، والطاقة المستخدمة في الإضاءة والتكييف، ومعايير خاصة بقياس ثقافة الإدارة البيئية كعدد المنتجات الصديقة للبيئة، وكمية المخلفات الصلبة القابلة للتدوير ، والدول إنما تتبنى المعايير التي تراها محققة للتوازن بين مقتضيات حماية البيئة ومستلزمات النشاط الاقتصادي دون إفراط أو حتى أدنى شك بأن يكون صعباً ودقيقاً، الأمر الذي يتطلب إقامة شبكات للرصد البيئي شاملة لجميع عناصر البيئة مع تغطيتها كافة أرجاء الدولة، وتوفير فنيين لتشغيلها[1] .

[1] **عبد الله البريدي، التنمية المستدامة (مدخل) تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي)"، العبيكان للنشر، الرياض، 2015، ص157.**

الخاتمة

تمحورت هذه الدراسة حول دور الفساد في الحد من التنمية المستدامة وآليات مكافحة هذا الفساد المتفشي في المجتمعات، وعن ماهية ونشأة الفساد المرتبط بالتنمية المستدامة، وتحدثنا عن أسباب وخصائص الفساد تطبيقاته ومظاهره.

حيث أصبح الفساد ظاهرة عالمية منتشرة في أغلب دول العالم، وأساليب هذا الفساد تطور بتطور أساليب الحياة، وفي هذه الخاتمة سنحاول استخلاص أهم ما جاء في هذه الدراسة.

ورأينا كيف أن الفساد بكافة أشكاله وأنواعه يشكل تهديداً حقيقياً للدول ومؤسساتها، ويؤدي إلى نتائج خطيرة تهدد المجتمعات وثرواتها، حيث لم تعد ظاهرة الفساد مجرد مشكلة داخلية تتعلق بدولة ما، بل أصبحت ظاهرة عالمية وعابرة للحدود، أو الدول، ومعقدة لدرجة يصعب التعرف عليها أحياناً، فقد عرفتها جميع المجتمعات وفي كل الأزمنة، وباتت لا تخص مجتمعاً بذاته أو مرحلة تاريخية بعينها، إذ يوجد الفساد في غالبية الدول والمجتمعات، ولكن بنسب متفاوتة من دولة إلى أخرى، حسب وسائل مواجهتها الوقائية والعقابية، وكيفية إدارة مؤسساتها العامة.

اتجهنا للتكلم عن الإطار المفاهيمي الناظم للتنمية المستدامة تمثل التنمية المستدامة محور اهتمام كبير على المستويين العالمي والمحلي

-الاستنتاجات "

1. يؤدي الفساد إلى ضعف الاستثمار وتهريب الأموال خارج البلد في الوقت الذي كان من المفروض استغلال هذه الأموال في إقامة مشاريع اقتصادية تنموية تخدم المواطنين من خلال توفير فرص العمل.
2. إن الفساد سلوك منحرف وعمل غير سوي، وله علاقة بالجانب الأخلاقي، مهما كانت صورة ذلك الفساد، سواء كانت جريمة رشوة، أو مخالفة وظيفية، فالسلوك الإنساني السوي والطبيعي لا يقدم من تلقاء نفسه على ارتكاب أحد الأعمال التي تندرج تحت مسمى الفساد الإداري.
3. إن الفساد المرتبط بالتنمية المستدامة ظاهرة اجتماعية سلبية عامة لا تقتصر على بلد بعينه، لكن ما يجعله نسبياً هو مستوى النمو السياسي والاجتماعي والاقتصادي في بلد ما مقارنة ببلد آخر.

4. إن وجود ظاهرة الفساد في مجال العقود الإدارية يجعل منها عقبة تعترض طريق تقدم عملية التنمية في كافة جوانبها، والبعد عن الخطط والبرامج المعدة للنهوض بالواقع التنموي في كافة مؤسسات الدولة العراقية.

-التوصيات

1- تشريع قوانين صارمة يكون الهدف منها منع هدر الأموال العامة والحد من تفشي الفساد الإداري والمسائلة الجدية للمفسدين.

2- تشكيل أجهزة أمنية تكون مهمتها مراقبة التصرف بالأموال العامة، ولها صلاحيات مطلقة بالوصول إلى المفسدين ومساءلتهم، قد ترتبط برئاسة الوزراء مباشرة أو ضمن أجهزة وزارة الداخلية.

3- إضافة بعض التعديلات على قانون الحصانة الممنوح للوزراء وأعضاء مجلس النواب، وذلك لتمكين الجهات القضائية في التحقيق والمسائلة في قضايا الفساد المرفوعة ضدهم، والوصول إلى الفساد وإيقافه.

4- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بشكل يساعد على التحفيز بالقيام بالواجب وعدم ارتكاب المخالفات عن طريق الترغيب والترهيب، وذلك لما لها من دور كبير وفعال في التأثير على الرأي العام وخاصةً فئة الشباب

قائمة المصادر والمراجع

1. جعفر جبر، " الفساد الإداري المفهوم والمحاور والآثار، قراءة قانونية سياسية في مفهوم الفساد الإداري والسياسي ومناقشة لأبرز الآثار السلبية التي ينطوي عليها"، المجلة السياسية الدولية، مصر،
2. عطا الله حليل، ورقة عمل بعنوان " مدخل مقترح لمكافحة الفساد في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر 2008،
3. عطا الله حليل، ورقة عمل بعنوان " مدخل مقترح لمكافحة الفساد في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر 2008،
4. كيمبرلي اليوت الفساد كمشكلة من مشكلات السياسة الدولية، ترجمة محمد إمام، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة 2008
5. عمار عبد العزيز، الفساد الإداري وطرق معالجته المركز العراقي للأبحاث، 2006،
6. زياد عربية بن علي الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في الدول النامية"، مجلة الأمن والقانون، العدد 1، 2002،
7. زياد عربية بن علي الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في الدول النامية"، مجلة الأمن والقانون، العدد 1، 2002،
8. عبد الحكيم الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006،
9. يحيى مناصري رسالة ماجستير تحت عنوان قياس الفساد وتحديد آثاره على التنمية الاقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، الجزائر، 2012،
10. عاطف اندراوس الاقتصاد الضلي"، مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية، 2005،
11. عبد الحكيم الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006،
12. هناد بدوي، رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000،
13. حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008،
14. عبد الله المصراتي، الفساد الإداري: نحو نظرية في علم اجتماع الجريمة والانحراف الاجتماعي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر،
15. يوسف جلال الفساد وأثره على التنمية – أساليب الرقابة الإدارية والمالية – تصحيح التجاوزات والانحرافات"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 2006

16. محمد الأمين البشرى " الفساد والجريمة المنظمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مرجع سابق،
17. سالم النجفي دراسة حالة العراق تحت الاحتلال في ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية مركز دراسات الوحدة العربية بيروت2004
18. حسن الزبيدي وعاطف السعدون الفساد جذوره وثماره المرة في العراق مجلة دراسات اقتصادية العدد 18بيت الحكمة بغداد 2006
19. حامد حداد التداعيات الاقتصادية للاستراتيجية الامريكية في العراق مجلة دراسات دولية العدد 43 مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد 2010
20. ابتهال داود الفساد الإداري واثاره السياسية والاقتصادية مع إشارة خاصة الى تجربة العراق في الفساد مجلة دراسات دولية العدد 48
21. محمود عبد الفضيل مفهوم الفساد ومعاييره الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 2004
22. عبد الرحمن هيجان الفساد وأثره على الجهاز الحكومي المؤتمر العربي لمكافحة الفساد اكاديمية نايف بن عبد العزيز للعلوم الأمنية مركز الدراسات والبحوث الرياض 2003.
23. فوزي حبيش الإدارة العامة والتنظيم الإداري دار النهضة العربية بيروت 1991
24. عبد الناصر هياجنة " القانون البيئي النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2014,
25. (عمر محمود اعمر، قانون البيئة، دار العيون، عمان، 2008،
26. إبراهيم عبد الجليل، "حماية البيئة من منظور إسلامي ودور الحسبة في حمايتها، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011،
27. هيئة النزاهة العامة التقرير السنوي لهيئة النزاهة العامة بغداد آذار 2005
28. لأسهر الهيتي، الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2014،
29. عبد الله البريدي، التنمية المستدامة (مدخل) تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي)"، العبيكان للنشر، الرياض، 2015،
30. خليفة الخليفة، الفساد الإداري والمالي، الأسباب والنتائج وطرق العلاج، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 2 منشورات المجلس العلمي الجامعة الكويت، 2002،
31. زياد عربية بن علي الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في الدول النامية"، مجلة الأمن والقانون، العدد 1، 2002،
32. عبد الله الجابري، الفساد الاقتصادي، بحوث المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي،

Abstract (in English)

Administrative corruption represents one of the primary obstacles to achieving sustainable development in developing countries, manifesting as the misuse of public authority for personal gain, leading to resource wastage and disruption of long-term developmental plans. This study examines the impact of administrative corruption (such as bribery, embezzlement, and nepotism) on the dimensions of sustainable development (economic, social, and environmental), with a focus on Arab contexts like Iraq and Egypt, where it is estimated to cost economies 2-5% of GDP annually and reduce foreign investment attractiveness.

Employing a descriptive-analytical approach, the research reviews the theoretical framework of corruption and its negative effects, including increased social inequality, exacerbated unemployment, and neglect of environmental projects, drawing on secondary data from World Bank reports and Transparency International's Corruption Perceptions Index (CPI), alongside case studies and statistical analysis of the inverse relationship between corruption and growth. The findings highlight that corruption alters government spending structures to favor high-commission projects, thereby hindering Sustainable Development Goals (SDGs) related to poverty and justice, and delaying progress toward 2030.

The study concludes that combating corruption requires strengthening legislative frameworks, building administrative capacities, and enhancing self-regulation to transform it from an "additional tax" into an opportunity for reform, thereby supporting good governance and sustainable growth. Practical recommendations include community awareness campaigns and future comparative research to measure impacts in local contexts.

Keywords: Administrative Corruption, Sustainable Development, Bribery, Good Governance, Economic Development, Anti-Corruption, Corruption Indicators.

المحتويات

المقدمة 7

المطلب الأول أثر الفساد الإداري على التنمية المستدامة 10

الفرع الأول أثر الفساد الإداري على تحقيق التنمية الاقتصادية 10

الفرع الثاني أثر الفساد الإداري على تحقيق التنمية الاجتماعية 11

المطلب الثاني أثر الفساد الإداري على عناصر التنمية.....21

الفرع الأول أثر الفساد الإداري على عناصر التنمية المستدامة 22

الفرع الثاني أثر الفساد الإداري على عناصر التنمية المستدامة 27

أولا تأثير الفساد الإداري على التخطيط العام 28

ثانيا الانحراف بمقاصد القرار عن المصلحة العامة 39

الخاتمة 36